خلال 10 سنوات.. والإنتاج لم يكسر حاجز 3 ملايين برميل إلا 4 مرات فقط

الكويت أنفقت 12 مليار دينار لزيادة إنتاج النفط بـ 24٪ فقط!

- 5 مليارات دينار مشروعات تحت التنفيذ لرفع الطاقة الإنتاجية للنفط الخام
- 46٪ من الإنتاج للوقود البيئي ومصفاة الزور.. وإضعاف حصص الكويت السوقية عالمياً

أحمد مغربي

كشفت وثيقة رسمية حصلت عليها «الأنباء» أن الكويت صرفت 12 مليار دينار لتطوير إنتاج النفط الخام والغاز خلال السنوات الـ 10 الماضية في حين لم تزد الكميات المنتجة من النفط الخام إلا 24٪ ولم تكسر حاجز الـ 3 ملايين برميل إلا 4 مرات فقط عن المدة ذاتها.

وأرجعت الوثيقة عدم تحقيق الطاقة الإنتاجية المخطط لها من إنتاج النفط الخام داخل الكويت التأخر في تشغيل عدة منشآت في إنتاج النفط وعدم وصول أخرى للطاقة المخطط لها، فضلا عن أن بعض مراكز تجميع النفط في بعض الشهور لم تحقق الطاقة المستهدفة وفي جميعها أمور تعود أسبابها لوجود اختلالات في آلية تنفيذ العقود والمشاريع.

علما أن تقديرات ميزانية نفط الكويت لعام 2019 /2020 تقدر إنتاج النفط بحوالي 3,150 ملايين برميل يوميا.

وشددت على ضرورة تحقيق الطاقة الإنتاجية المستهدفة من إنتاج النفط الخام داخل الكويت لأنه في حال ثباتها على المعدلات الحالية فإن 46٪ مما تنتجه الدولة سيذهب الى مشروعي الوقود البيئي ومصفاة الزور لتشغيلهما وهو ما يؤثر على حصص الكويت السوقية من بيع النفط الخام في الأسواق العالمية، علما أن هناك مشروعات تحت التنفيذ والإنشاء تبلغ قيمتها نحو 5 مليارات دينار من أهدافها رفع الطاقة الإنتاجية لإنتاج النفط الخام.

وبالنسبة للغاز الحر، فإن شركة نفط الكويت وضعت خطة للتطوير بناء أعلى التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية إلا انه لعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية فيه تعرض المشروع للتعديل أكثر من مرة ليتم إلغاؤه نظرا لارتفاع كلفته في 2017 /2018 ليتم إقراره لاحقا في 2018/2017 بكلفة تقديرية تبلغ 344 مليون دينار على أن يتم الطرح على هيئة وحدات للإنتاج المبكر بنظام الإيجار عن طريق محطات مملوكة للمقاولين مع خيار الشركة في حق الشراء مستقبلا.

الغاز الحر

وتقدر «نفط الكويت» إنتاج كمية غاز حر تبلغ 507 ملايين قدم مكعبة خلال السنة المالية الحالية 2019 /2020، وتأخر الاستفادة من إنتاج الغاز الحر نتيجة تغير تاريخ تشغيل المشروع من 2011 الى عام 2022 بسبب التعديلات التي طرأت على مراحله.

وبعد الإلغاء تحملت الشركة خسائر مالية تقدر بـ 18 مليون دينار وتم تحويل تلك الخسائر الى مصروفات تشغيلية كي يتم استردادها من الدولة، علما ان هناك احتمالية لتعرض «نفط الكويت» لمطالبات تعويضية من بعض المقاولين، وتأخر الاستفادة من إنتاج الغاز الحر.

وأشارت الى انخفاض الإنتاج الفعلي من الغاز الحر بنسبة 38٪ عما هو مستهدف ليبلغ 215 مليون قدم مكعبة مقارنة بحوالي 347 مليون قدم مكعبة، ومن الأسباب التي أدت الى تأخر تشغيل منشآت الإنتاج المبكر للغاز الجوراسي في كل من شرق وغرب الروضتين والصابرية، وهو ما يعني أن إنتاج الغاز الحر كان أقل بـ 1,3 مليار قدم مكعبة قياسي مما استهدفته مؤسسة البترول الكويتية في استراتيجيتها لعام 2020.

ارتفاع حرق الغاز

هذا، وقد ارتفعت نسبة حرق الغاز المصاحب للنفط الى مستويات لم تبلغها شركة نفط الكويت خلال السنوات العشر الماضية لتبلغ 4,16٪ مقارنة بالنسبة المسجلة بـ1,1٪ في السنة المالية 2017/2016.

تجدر الإشارة الى أن عمليات الغاز والغازات المسالة تساهم بشكل واضح في صافي أرباح مؤسسة البترول التشغيلية ويرجع ذلك الى انخفاض كلفة شراء من الدولة والبالغة 330 فلسا لكل ألف قدم مكعبة.

وخلال الفترة الماضية بلغ الإنتاج الفعلي للنفط الخام 3 ملايين برميل يوميا شاملا تعويض النقص من حقول أخرى لتوقف الإنتاج من المنطقة المقسومة وهو ما يعني ان انتاج النفط الخام داخل الكويت كان أقل مما استهدفته المؤسسة في استراتيجيتها السابقة بـ 405 آلاف برميل يوميا وأقل بـ 905 آلاف برميل يوميا عما ستستهدفه في استراتيجيته الجديدة التي لم تبق عليها إلا سنة واحدة.

تبلغ قيمته 10 مليارات دولار

«ميد»: توقعات بطرح مناقصة مجمع الزور للبتروكيماويات منتصف 2020

محمود عيسى

علمت مجلة ميد من مصادر صناعية مطلعة أن المقاولين يتوقعون طرح المناقصة الخاصة بمجمع الزور للبتروكيماويات في منتصف 2020، علما انه قد تم تأجيل العمل في أعمال الهندسة والتصميم الأولية في المشروع بسبب التغييرات التي طرأت على نطاق العمل المطلوب من قبل الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك)، حيث لايزال هؤلاء في انتظار وضع اللمسات الأخيرة على القائمة الرسمية بالشركات المؤهلة ومن ثم إصدارها. وقالت المجلة إن المقاولين ينتظرون أيضا إبلاغهم بالتغييرات في التصميم والأعمال الرئيسية في المشروع.

وتجدر الإشارة إلى أن 6 من التحالفات الرئيسية قدمت وثائق التأهيل في ديسمبر من العام الماضي، وهي:

- تحالف شركة اس كيه الكورية الجنوبية للهندسة والبناء مع شركة بتروفاك البريطانية.
- تحالف شركة سينوبك الصينية مع شركة تكنيكاس ريونيداس الاسبانية
- تحالف شركة سامسونغ الكورية الجنوبية مع شركة CTCI التايوانية وشركة اتحاد المقاولين اللبنانية.
- تحالف شركة سايبيم الايطالية مع شركة هيونداي للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية.
- تحالف شركة فلور الأميركية مع شركة دايوو للهندسة والبناء الكورية الجنوبية.
- تحالف شركة هيونداي للهندسة الكورية الجنوبية مع شركة تكنيمونت الايطالية.

ويذكر أن ثمة شركات ومجموعات أخرى قدمت طلبات للتأهل مازالت في انتظار قرار تأهيلها من كيبيك.

وانتهت المجلة الى القول ان من المقرر أن يتم دمج مجمع البتروكيماويات المخطط له مع مصفاة الزور وسيشتمل على وحدة لإنتاج البنزين وأخرى لإنتاج العطريات، بالإضافة لوحدات إنتاج OCT والبولي بروبيلين فضلا عن ضم المنشآت والمرافق الأخرى خارج الموقع إلى الموقع الحالي.

وسيستخدم المجمع المواد الأولية من مصفاة الزور لإنتاج ما يقرب من 2,7 مليون طن سنويا من العطريات والبولي بروبيلين عند تشغيله.

13٪ تراجع فائض الميزان السلعي إلى 2,73 مليار دينار

234,6 مليون دينار فائض ميزان المدفوعات الكويتي في الربع الأول

أصدر بنك الكويت المركزي أمس، البيانات الأولية لميزان مدفوعات الكويت للربع الأول من 2019، وكذلك البيانات المعدلة للربع الرابع من 2018، حيث تظهر البيانات أن الحساب الجاري (الذي يبين خلاصة المتحصلات والمدفوعات فيما بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بمعاملات السلع والخدمات والدخل) سجل فائضا خلال الربع الأول من 2019 بلغ نحو 1,99 مليار دينار، مقابل فائض بلغ نحو 1,83 مليار دينار خلال الربع السابق، بارتفاع قيمته 167,0 مليون دينار ونسبته 9,1٪.

ويعزى ارتفاع فائض الحساب الجاري بصفة أساسية إلى تراجع قيمة إجمالي المدفوعات المدرجة في الجانب المدين من الحساب الجاري بما قيمته نحو 69,0 مليون دينار وبنسبة 1,2٪ مقارنة بالربع السابق من جهة، وارتفاع في قيمة إجمالي المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري بقيمة بلغت نحو 98,1 مليون دينار وبنسبة 1,3٪ مقارنة بالربع السابق من جهة أخرى.

كما تظهر البيانات الأولية انخفاض قيمة فائض الميزان السلعي خلال الربع الأول لعام 2019 بنحو 409,9 ملايين دينار أو ما نسبته 13,1٪ مقارنة بالربع السابق، لتبلغ قيمة هذا الفائض نحو 2,73 مليار دينار، مقابل نحو 3,14 مليارات دينار خلال الربع السابق.

وسجل حساب الخدمات (صافي قيمة المعاملات المرتبطة بالخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات، وخدمات أخرى، إضافة إلى الخدمات والسلع الحكومية) ارتفاعا في قيمة العجز خلال الربع الأول من 2019 بما قيمته 99,2 مليون دينار وبنسبة 6,4٪ ليصل إلى نحو 1647,2 مليون دينار مقارنة بعجز بلغت قيمته نحو 1548,1 مليون دينار خلال الربع السابق.

وفيما يتعلق بتطورات الحساب المالي (الذي يسجل معاملات تبادل أصول وخصوم مالية بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد المحلي) لميزان مدفوعات الكويت خلال الربع الأول من عام 2019، فقد بلغ صافي قيمة الموجودات الخارجية للمقيمين المدرجة ضمن هذا الحساب نحو 830,7 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2019، مقابل نحو 2443,2 مليون دينار خلال الربع السابق، بارتفاع قدره 1612,5 مليون دينار.

ونتيجة للتطورات في الحسابات الرئيسية للميزان، سجل الوضع الكلي لميزان مدفوعات الكويت خلال الربع الأول لعام 2019 فائضا بلغت قيمته نحو 234,6 مليون دينار، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 215,0 مليون دينار خلال الربع السابق.

وبنظرة أكثر شمولية إلى وضع ميزان مدفوعات الكويت تأخذ في الاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات المسجلة ضمن بند «الحكومة العامة»، بالإضافة إلى قيمة إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع يظهر فائضا يقدر بنحو 2,12 مليار دينار خلال الربع الأول من 2019، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 2,55 مليون دينار خلال الربع السابق له.